

Distr.: General
20 July 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، فيتيت مونتابورن

موجز

هذا هو التقرير الثالث الذي يقدمه فيتيت مونتابورن، المكلف بولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا. وموضوع هذا التقرير هو "التحولات في سياق الانتخابات ونقل السلطة إلى الجيل القادم". ويتتبع المقرر الخاص مسار الأحداث من الانتخابات البلدية لعام 2022 إلى الانتخابات الوطنية لعام 2023، ثم يستعرض تنفيذ المعايير العشرين المتعلقة بحقوق الإنسان المحددة في التقرير السابق. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ هذه المعايير مسألة نقل السلطة إلى الجيل القادم في البلد، التي تدخل في سياق العمليات السياسية والانتخابية، وتتأثر بتقييد الحيز المدني والسياسي؛ ومع ذلك، فقد أحرز بعض التقدم على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم، يدعو المقرر الخاص مختلف الأجيال في البلد إلى الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.



أولاً - مقدمة

1- هذا هو التقرير الثالث الذي يقدمه فينتيت مونتاريورن، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا. وموضوع هذا التقرير هو "التحولات المواقبة للانتخابات ونقل السلطة إلى الجيل القادم". ويغطي التقرير الفترة الممتدة من مطلع حزيران/يونيه 2022 إلى الأسبوع الأول من حزيران/يونيه 2023، التي بدأت بالانتخابات البلدية في حزيران/يونيه 2022، وأشير إلى نتائجها مبدئياً في التقرير السابق، وما أعقبها من أحداث⁽¹⁾. وفي هذا التقرير، يتناول المقرر الخاص التطورات في الفترة السابقة للانتخابات الوطنية في تموز/يوليه 2023، والتي اتسمت بعدم اليقين، من زاوية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي. ويرتبط هذا التقدم بالتسليم الفعلي والمحتمل للحقائب الوزارية الرئيسية إلى الجيل القادم، ولا سيما الأقارب المقربين من الذين يشغلون بالفعل مناصب عليا في السلطة، مع ما يترتب على ذلك من أصداء على المستوى الوزاري.

ثانياً - المنهجية

2- المنهجية المستخدمة في هذا التقرير مماثلة للمنهجية المشروحة في التقرير السابق⁽²⁾، علاوة على زيادة العمل الميداني والوصول إلى المعلومات. ويستند التحليل إلى مجموعة متنوعة من المعلومات المستمدة من عدة مصادر، حكومية وغير حكومية وحكومية دولية، بعد التحقق منها ومقارنتها بمختلف التقارير. وقد حصل المقرر الخاص على كثير من المعلومات في آب/أغسطس 2022 خلال زيارته الأولى إلى كمبوديا، وأدرجت النتائج في التقرير. ودعا خلال تلك الزيارة إلى وضع خطة عمل كمبودية لحقوق الإنسان تتكون من 10 نقاط (انظر المرفق الأول). وهي مكملة للمعايير العشرين المحددة في التقرير السابق، من أجل المساعدة في تقييم أعمال حقوق الإنسان في البلد، ويرد موجز لها في المرفق الثاني لهذا التقرير. ثم يقيم المقرر الخاص مدى تحقيق السلطات لتلك المعايير أو الوفاء بها عن طريق تنفيذها بفعالية.

3- وفي آذار/مارس، وجه المقرر الخاص نداءً عاماً لتقديم معلومات إلى جميع الجهات المعنية، وكان الموعد النهائي لتلقي الردود هو 15 أيار/مايو 2023. وتلقى ردين مستفيضة من المجتمع المدني، بينما حصل على معلومات شفوية من خلال عدة مشاورات غير رسمية مع نحو 25 سفارة و10 وكالات تابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ المعايير المرجعية. ويأخذ هذا التقرير في الحسبان المعلومات التي أرسلتها السلطات إلى المقرر الخاص خلال العام، بما في ذلك "حالة حقوق الإنسان في كمبوديا"، فضلاً عن المعلومات التي جُمعت أثناء الزيارة القطرية. ويعرب عن خالص الشكر لطائفة من الجهات المعنية التي تفضلت بمد يد العون خلال العام.

ثالثاً - التحولات في سياق الانتخابات

4- شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة تطورات إيجابية. فقد تعافت كمبوديا بشكل مثير للإعجاب من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ أشاد المجتمع الدولي ببرنامج التطعيم المكثف الذي نفذته. وترأست كمبوديا رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 2022، على الرغم من الصعوبات الإقليمية والدولية المتعلقة بميانمار والنزاع في أوكرانيا. وتعاونت مع لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تقديم تقاريرها بموجب اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على التوالي، وهي طرف فيهما. وترد الملاحظات الختامية لهاتين الهيئتين

(1) A/HRC/51/66.

(2) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

في التحليل الوارد في هذا التقرير⁽³⁾. وقطع البلد التزامات في إطار معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تدعم اتفاقات التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا (اتفاقات باريس للسلام) لعام 1991.

5- ودعت كمبوديا الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية إلى زيارة البلد. وسيصدر الخبير المستقل تقريراً منفصلاً عن هذا الموضوع. وحظيت مساعي البلد الرامية إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية بالاعتراف والتقدير، حيث زادت الوصول إلى الشرائح الرئيسية عن طريق توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتحقيق الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. وهناك مبادرة مبتكرة لتوفير التغطية لسائقي مركبات "التوك توك"⁽⁴⁾.

6- وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية والانتخابات الوطنية المقبلة، لا بد من إدراك السياق الأوسع الذي جرت فيه. وترتبط الانتخابات ارتباطاً وثيقاً بالحقوق المدنية والسياسية، والبلد ملزم بالمعايير الدولية، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو طرف فيه، مما يساعد على إضفاء الموضوعية على العملية، إلى جانب اتفاقات باريس للسلام.

7- وسبقت الانتخابات البلدية لعام 2022 انتخابات بلدية في عام 2017. ويشير الوضع في عام 2017 إلى زيادة التعددية السياسية، مع تنافس مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية على أصوات الناخبين. وفاز حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بنحو 43 في المائة من الأصوات، مقارنة بحزب الشعب الكمبودي الذي فاز بنحو 50 في المائة من الأصوات. ومع ذلك، تدهور الوضع في وقت لاحق. وأنهم حزب الإنقاذ الوطني في وقت لاحق من عام 2017 بالتأمر للإطاحة بحكومة حزب الشعب الكمبودي، وهو ادعاء نفاه حزب الإنقاذ الوطني، لكن المحكمة العليا أدانته، وجرى حله ظمناً بأمر من المحكمة. ومنع حوالي 120 من قادة وأعضاء حزب الإنقاذ الوطني من ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات.

8- وعند اقتراب موعد انتخابات الجمعية الوطنية في عام 2018، رفض أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الترشح للانتخابات الوطنية، ففاز حزب الشعب الكمبودي بجميع مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 125 مقعداً، مما أدى إلى حكم الحزب الواحد وممارسة السلطة المطلقة. وشهدت السنوات التالية توطيد سلطة النخبة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى اختلالات منهجية وسيطرة أشخاص بعينهم على المؤسسات نتيجة احتكار السلطة. ومع ذلك، نشأ حزب معارض جديد من الخراب الذي خلفه عام 2017. وبدأ حزب "ضوء الشموع" في التشكل، بمجموعة من السياسيين الذين كانوا جزءاً من حزب الإنقاذ الوطني.

9- ويتضمن الجدول أدناه نتائج الانتخابات البلدية لعام 2022، والتي خضعت للمراقبة من قبل اللجنة الوطنية للانتخابات. وبلغ عدد الأحزاب السياسية 45 حزباً، منها 17 حزباً مسجلاً لخوض الانتخابات. وتشير النتائج النهائية إلى حصول حزب الشعب الكمبودي على غالبية المقاعد، في حين حقق حزب "ضوء الشموع" تقدماً ملحوظاً. وفاز حزب الشعب الكمبودي بنحو 80 في المائة من الأصوات، مما أدى إلى حصوله على نحو 400 9 مقعد. وفاز حزب "ضوء الشموع" بنحو 19 في المائة من الأصوات، فحصل على حوالي 200 2 مقعد. وفازت مجموعة أحزاب أخرى بحوالي 20 مقعداً. وفاز حزب الشعب الكمبودي بمعظم مناصب رؤساء البلديات، البالغ عددها 1 650 منصباً تقريباً، في حين ذهبت أربعة من هذه المناصب إلى حزب "ضوء الشموع".

(3) E/C.12/KHM/CO/2 و CRC/C/KHM/CO/4-6

(4) انظر <https://www.khmertimeskh.com/501263884/public-health-insurance-for-phnom-penh-tuk-tuk-drivers/>

نتائج الانتخابات البلدية لعام 2022

		مقاعد أعضاء المجالس البلدية					رؤساء البلديات		الأصوات		
حزب	حزب	حزب	حزب المقاطعة		المقاطعة						
الشعب	ضوء	الشعب	الشعب	حزب ضوء	حزب الشعب	حزب ضوء	حزب ضوء	حزب الشعب	حزب الشعب	حزب الشعب	
الكمبودي	الشموع	الكمبودي	الكمبودي	الشموع	الكمبودي	الشموع	الكمبودي	الشموع	الكمبودي	الشموع	
533	1	0	7	0	96	429	0	67	55 900	194 543	بانتياي مينشي
823	0	0	0	0	147	676	0	103	94 744	347 062	باتامبانغ
817	5	0	0	0	196	619	1	108	125 675	339 279	كامبونغ تشام
427	0	0	0	0	90	337	0	71	66 991	202 957	كامبونغ تشنانغ
616	0	0	0	0	90	520	0	88	90 002	384 954	كامبونغ سيبو
585	0	2	0	12	165	406	3	78	94 323	205 882	كامبونغ ثوم
561	1	1	0	2	117	440	0	93	75 909	232 479	كامبوت
915	0	0	0	1	187	727	0	127	154 371	481 744	كاندال
167	1	0	0	0	21	145	0	29	10 356	44 992	كوه كونغ
300	0	0	0	1	56	244	0	48	35 216	120 550	كراتي
107	0	0	0	0	3	104	0	21	4 434	29 676	موندولكيري
899	0	0	1	1	154	743	0	105	151 262	536 625	بنوم بنه
333	0	2	1	0	70	260	0	51	25 130	85 791	برياه فيهيبار
892	2	0	0	0	206	684	0	116	140 728	398 045	بري فنج
341	0	0	0	0	30	311	0	49	32 143	195 656	بورسات
260	0	1	1	0	22	236	0	50	11 735	69 838	راتاناكيري
688	0	0	1	0	153	514	0	100	115 589	306 668	سيم ريب
177	0	0	0	0	16	161	0	29	17 400	86 308	برياه سيهانوك
176	0	0	0	2	19	155	0	34	12 009	55 898	ستونغ ترنج
518	0	0	0	0	100	416	0	80	75 528	245 164	سفاي رينغ
734	0	0	0	0	139	597	0	100	118 061	406 958	تاكيو
31	0	0	0	0	2	29	0	5	2 893	19 284	كيب
52	0	0	0	0	5	47	0	8	5 095	25 456	بايلين
536	0	0	2	0	102	432	0	64	78 419	276 895	تيونغ خموم
152	0	0	0	0	13	139	0	24	16 353	87 069	أودور مينشي
									610 1	المجموع	
622 11	10	6	13	19	195 2	376 9	4	648 1	556	773 378 5	
100	0.10	0.08	0.11	0.16	18.88	80.67	0.24	99.76	22.25	74.32	النسبة المئوية

المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري في كمبوديا، 2022.

ملاحظات: نسبة إقبال الناخبين: 80,32 في المائة؛ بطاقات الاقتراع الصحيحة: 7 237 037؛ بطاقات الاقتراع الباطلة: 157 390؛ مجموع الناخبين المسجلين: 9 205 681؛ وتتألف "الأحزاب الأخرى" من أربعة أحزاب: حزب الخمير الوطني، وحزب شباب الخمير، وحزب كمبوتشيا نيوم، وحزب "خلية النحل" الديمقراطي الاجتماعي؛ النساء رئيسات البلديات (حزب الشعب الكمبودي): 173؛ رؤساء البلديات الشباب (الذين تبلغ أعمارهم 35 عاماً أو أقل): 37؛ النساء عضوات المجالس البلدية: 2 562 (22,04 في المائة)؛ ويقود حزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة وسلمية ومتعاونة (يشار إليه عادة باسم حزبي الجبهة الوطنية المتحدة) الأمير نورودوم شاكرافو، نجل الأمير الراحل نورودوم راناريد؛ ويقود حزب الخمير الوطني المتحد الجنرال

السابق نهيك بونشاي، وهو مسؤول كبير سابق في حزب الجبهة الوطنية المتحدة؛ ويقود الحزب الديمقراطي الشعبي بنغ فيراك، ويانغ ساينغ كومار، أحد الزعماء السابقين في منظمات المجتمع المدني.

10- وجرت الانتخابات البلدية لعام 2022 بسلام، ولكن حدثت مخالفات⁽⁵⁾. وكان هناك قدر ضئيل من التنوع في المشاركة السياسية وفي النتائج، مما مكن المعارضة من الفوز بعدد محدود من المقاعد. والخطوة التالية هي أن تجري كمبوديا انتخابات وطنية في 23 تموز/يوليه 2023، وهي الانتخابات السابعة التي تنظم كل خمس سنوات منذ تسعينيات القرن الماضي.

11- وبين التدقيق أن انتخابات عام 2022 قد شهدت الكثير من العقبات، مما قد يؤثر على الفترة التي تسبق انتخابات عام 2023. وشمل ذلك الضغوط السلبية التي مورست للتأثير على عملية التصويت، مثل وجود المسؤولين باستمرار في مختلف مراكز الاقتراع، وتسجيل أسماء الناخبين، وتوفير مواصلات لنقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع، وإجراء زيارات منزلية. وشطب أسماء عدد كبير من مرشحي حزب "ضوء الشموع" من القائمة في عام 2022، فمُنِعوا بالتالي من المشاركة في الانتخابات لأسباب مشكوك فيها. وخلال الأشهر التي سبقت الانتخابات، قُدمت مجموعة شكاوى تتعلق بمضايقات وتهديدات وحالات تهريب تعرض لها مرشحون ينظر إليهم على أنهم ينتمون إلى المعارضة السياسية.

12- وقُدمت بعض الشكاوى من المشاركين في انتخابات عام 2022 إلى اللجنة الوطنية للانتخابات لإجراء تحقيقات. ومع ذلك، من المعروف أن أعضاء تلك الهيئة تربطهم علاقات وثيقة بحزب الشعب الكمبودي الحاكم، مما يؤثر على استقلالها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يسمح للكمبوديين في الخارج بالتصويت، مما يحرم ملايين العمال المهاجرين الكمبوديين العاملين في البلدان المجاورة من حق التصويت، الأمر الذي يستوجب إصلاح النظام الانتخابي.

13- ومن أجل وضع حد لهذه المخالفات، ظهرت العديد من الممارسات الجيدة التي تقضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة موجهة نحو إنشاء نظام متعدد الأحزاب، وكانت بمثابة دروس مستفادة من عام 2022. وفي انتظار إصلاح اللجنة الوطنية للانتخابات، لجعلها أكثر تعددية، ينبغي توسيع نطاق تعيين موظفي الانتخابات بغية إبعادهم عن الأحزاب السياسية وضمان حيادهم. وينبغي إبعاد موظفي السلطات المحلية والشرطة والجيش من مراكز الاقتراع؛ ويجب ألا يوجد بالقرب من مراكز الاقتراع سوى الموظفين الرسميين المرتبطين بالانتخابات. ويجب السماح للجمهور بمراقبة عملية فرز الأصوات من مكان قريب، بدلاً من تطبيق القاعدة الحالية التي تنص على وجودهم على مسافة 15 متراً على الأقل من مركز الاقتراع. ومن الضروري التأكد من تعبئة الاستمارة رقم 1102 المتعلقة بنتائج التصويت تعبئة كاملة وصحيحة ونشرها. ولا بد من وضع قانون للإفصاح عن مصدر تمويل الحملات الإعلامية. وثمة حاجة إلى مراقبين مستقلين لمراقبة الانتخابات المقبلة.

14- وتوخياً للإنصاف، فإن نتائج الانتخابات البلدية لعام 2022 أشارت إلى وجود حيز ينبغي الحفاظ عليه أو توسيع نطاقه قبل الانتخابات الوطنية لعام 2023. ومع ذلك، فمن المؤسف أن الأوضاع السياسية أصبحت أكثر تقييداً منذ الربع الأول من عام 2023، خاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، مما يطرح السؤال عن السبب.

15- وقد يُفهم ضمناً أن المسؤولين على المستوى الأعلى يرغبون بشكل متزايد في ضمان نقل السلطة إلى خلفائهم، تقادياً لمخاطرة نتائج التصويت الشعبي في عام 2023، التي قد تفتح الباب على مصراعيه لمزيد من التعددية. ولذلك، يعكف جيل السياسيين الأكبر سناً على تشديد القيود على الصعيد السياسي كخطوة استراتيجية لزيادة حظوظ الجيل الأصغر الذي سيخلفهم.

(5) الوثيقة A/HRC/51/66، الفقرات 9-25.

- 16- وهناك عوامل أخرى ذات صلة بالفترة 2022-2023. وجرت عدة محاكمات جماعية لأعضاء المعارضة، مما حال دون مشاركة عدد كبير من الزعماء السياسيين الرئيسيين في الانتخابات. وترد تفاصيل ذلك في الفرع الخامس أدناه مع مقارنة بالمعايير المرجعية. وأصبحت وسائل الإعلام مقيدة بصورة أكبر، مثلما يتضح من إغلاق قناة "صوت الديمقراطية"، وهي قناة إعلامية مستقلة رئيسية، بسبب تناولها الدور المزعوم لنجل رئيس الوزراء في تقديم مساعدات إلى بلد آخر، على الرغم من اعتذار القناة لاحقاً.
- 17- ورفضت لجنة الانتخابات الوطنية في أيار/مايو 2023 تسجيل حزب "ضوء الشموع" المعارض الرئيسي، إلى جانب حزب الخمير الوطني المتحد، لأسباب مشكوك فيها تتعلق بالوثائق. وأدى هذا الحظر إلى تبيد الأمل في إقامة نظام تعددي وشفاف لانتخابات تموز/يوليه 2023. وفي 25 مايو/أيار 2023، رُفض الطعن الذي قدمته تلك الأحزاب إلى المجلس الدستوري، وهو هيئة مؤلفة من تسعة أعضاء معروفة بعلاقاتها الوثيقة مع النخبة الحاكمة. وقرب نهاية أيار/مايو 2023، سعى 20 حزباً سياسياً إلى التسجيل عن طريق اللجنة الوطنية للانتخابات للمشاركة في الانتخابات الوطنية المقبلة، وحظي 18 حزباً بالاعتراف.
- 18- وصدرت من أعلى سلطة تنفيذية الكثير من الرسائل الاستنزائية ضد المعارضة السياسية والمناصرين لحقوق الإنسان، وحتى الدبلوماسيين. وحدثت عمليات تخويف استهدفت من كان ينظر إلى آرائهم على أنها معارضة للسلطة. وكانت السلطة تستخدم آلية القانون، بما في ذلك النظام القضائي المشكوك في نزاهته، بصورة مناوئة لحقوق الإنسان والتطلعات الديمقراطية.

رابعاً - تغيير الجيل الحاكم

- 19- لقد بدأ الجيل القادم تولي مقاليد السلطة بالفعل من الأسلاف. وهنا يكمن مأزق ما إذا كان احتكار السلطة الطويل الأمد من قبل نخبة مهيمنة لا تؤمن بالديمقراطية على وشك أن يستمر عن طريق إنشاء سلالة حاكمة تنتقل السلطة داخلها بشكل تلقائي، وتكريس ذلك من خلال انتخابات عام 2023.
- 20- ولتسهيل استدامة الوضع الراهن، اعتُمدت الجولة العاشرة من التعديلات الدستورية في عام 2022، وكان ذلك على عجل وبمشاركة شعبية ضئيلة⁽⁶⁾. ومن حيث الجوهر، كانت التعديلات ترجح كفة من هم في السلطة. ويتمثل أحد التغييرات منح حزب الأغلبية، أي الحزب الحاكم، سلطة ترشيح وتعيين رئيس الوزراء من بين رئيس ونواب رئيس الجمعية الوطنية. كما سيكون لرئاسة الوزراء سلطة ترشيح وتعيين رئيس وزراء مؤقت. وثمة مؤشرات واضحة تدل على نقل السلطة داخل الأسر.
- 21- ومع ذلك، فإن للأجيال الحالية والمقبلة مصلحة كبيرة في معالجة الشواغل المتأصلة في المعايير الـ 20 أدناه، نظراً إلى أن مصير البلد بات على المحك. ويأمل المقرر الخاص في أن يظل هناك مجال لمعالجة تجاوزات الماضي. ولذلك، يوجّه الانتباه إلى مسألة إعمال حقوق الإنسان، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة.

خامساً - المعايير

- 22- صاغ المقرر الخاص 20 معياراً للمساعدة على تعزيز إعمال حقوق الإنسان في البلد، وتغطي هذه المعايير طائفة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(6) انظر <https://constitutionnet.org/news/cambodias-constitutional-amendments-consolidating-control>

23- ويمكن قياس أداء السلطات في ضوء هذه المعايير استناداً إلى ثلاث درجات تقييم هي: التقدم نحو الهدف، ويتضمن ذلك تحقيق الهدف أو المضي قدماً نحو تحقيقه؛ أو متغايير، ويعني ذلك تحقيق نتائج متباينة بعضها جيد والبعض الآخر غير ذلك، فضلاً عن الجهود الجارية؛ وإخطاء الهدف، مما يعني عدم الوفاء به و/أو التراجع عنه.

24- ويمكن تناول هذه المعايير الـ 20 بالتفصيل على النحو المبين أدناه.

ألف- الكف عن تطبيق قوانين قاسية وإصلاحها

25- يواجه البلد عقبات تتمثل في كثرة التشريعات بصورة مفرطة، ولا سيما قيامه بسن قوانين قاسية. وأظهرت المحاكمات العديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاستخدام التعسفي لمجموعة من القوانين الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالتشهير والتحريض الجنائين. وعادة ما ترفض السلطات بازدياء وعدم مبالاة الانتقادات الموجهة لهذه المحاكمات، وتؤكد أن كل شيء يتم وفقاً للقانون الوطني، على الرغم من عدم اتساقها مع المعايير الدولية. وهذا هو مسار "حكم القانون" في البلد.

26- ولا تزال هذه القوانين سارية ولم يجر إصلاحها. وترد قائمة طويلة في التقرير السابق للمقرر الخاص⁽⁷⁾. ومن التطورات المثيرة للاهتمام المرسوم الفرعي المتعلق بإدارة واستخدام أسماء النطاقات الوطنية على الإنترنت، الذي يسمح للسلطات بفرض نسختها من القيود الأمنية استناداً إلى "الثقافة أو الأخلاق أو التقاليد أو العادات أو الحقوق الفردية أو حقوق المستهلك أو المصالح القانونية العامة أو الأمن القومي أو النظام الاجتماعي"، على نحو يتجاوز ما هو مسموح به بموجب القانون الدولي.

27- والأدوات القانونية التي تستوجب الحذر تشمل المواد التالية من قانون العقوبات: (أ) المادتان 305 و309 المتعلقة بالتشهير العلني والإجراءات ذات الصلة؛ و(ب) المادة 307 المتعلقة بالسب العلني والقذف؛ و(ج) المادة 425 المتعلقة بتزوير المعلومات؛ و(د) المادة 443 المتعلقة بالتآمر مع قوة أجنبية؛ و(هـ) المادة 453 المتعلقة بالتآمر ضد الحكومة والتآمر لارتكاب الخيانة؛ و(و) المادتان 494 و495 المتعلقة بالقدح في الذات الملكية، وهو المادة 437 مكرراً، التي يمكن أن تفرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، مع فرض غرامات إضافية، لكل تهمة.

28- ومن وجهة نظر المجتمع المدني، تشير التقديرات الرسمية إلى وجود نحو 6 000 منظمة غير حكومية تعمل في البلد⁽⁸⁾. غير أن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مناصرة حقوق الإنسان والمسائل البيئية قد تواجه صعوبة في التفاعل مع السلطات، بسبب الرقابة المكثفة والضغط التي تمارسها هذه السلطات عليها. وهناك قانون معروف جيداً بشأن المنظمات غير الحكومية، وهو قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، الذي يقيد عمل المجتمع المدني، الذي تجري المناقشات من أجل إصلاحه. ومن زاوية أخرى، يحتاج البلد أيضاً إلى قانون لحماية البيانات الشخصية.

29- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

(7) A/HRC/51/66، الفصلان الخامس-ألف والخامس-باء.

(8) كمبوديا، "التقرير الخامس عن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا"، كانون الثاني/يناير-أيلول/سبتمبر 2022 (جنيف، أيلول/سبتمبر 2022).

باء - الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين المحتجزين وإسقاط التهم الموجهة إليهم

30- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المقرر الخاص باستمرار تقارير عن اعتداءات واعتقالات ومحاكمات لا مبرر لها، استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وعاملين في وسائل الإعلام ومعارضين سياسيين وغيرهم ممن ينظر إليهم على أنهم معارضون للسلطات⁽⁹⁾. وفي إطار الرقابة، كان حتى تحميل موسيقى الراب الساخرة الموجودة على الإنترنت يؤدي إلى قيام السلطات بتهديد المنظمات غير الحكومية الرئيسية⁽¹⁰⁾.

31- وفي بداية عام 2023، كان عدد المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة حماية البيئة المحتجزين يُقدَّر بالعشرات. وزادت هذه الأرقام، مقارنة بالعام السابق. واحتُجز العديد من المعارضين السياسيين في مختلف السجون.

32- وفي بعض الأحيان، أسقطت الملاحقات القضائية عن طريق تدخل رئيس الوزراء. وعادة ما يكون ذلك نتيجة اعتذار مقبول قدمه المتهم أو المحتجز إلى رئاسة الوزراء. ومع ذلك، فقد كانت هذه أيضاً طريقة لممارسة الضغوط على بعض أعضاء المعارضة لحملهم على الانضمام إلى حزب الشعب الكمبودي.

33- وهناك قضية حدثت في نهاية عام 2021 تتعلق بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين لعدد من النقابيين والعمال في كازينو (Naga World) بسبب تنفيذهم إضراباً سلمياً لمدة عام من أجل الدفاع عن حقوقهم العمالية ومعارضة الفصل التعسفي ومظالم أخرى⁽¹¹⁾.

34- وفي 25 أيار/مايو 2023، أدين تسعة قادة نقابيين وناشطين من نقابة دعم حقوق العمال الخمير في كازينو (Naga World) بتهمة التحريض على ارتكاب جناية أو الإخلال بالأمن الاجتماعي، بموجب المادتين 494 و495 من قانون العقوبات، بسبب تنظيم هذا الإضراب الطويل. وظل زعيم نقابي كبير، هو شيم سيثار، رهن الحبس الاحتياطي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لأسباب مشكوك فيها، بعد عودته من الخارج، وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين، بينما وضع آخرون تحت الإشراف القضائي أو صدرت أحكام بحقهم مع وقف التنفيذ.

35- يطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

جيم - استعادة مجموعة من الأحزاب السياسية ومنحها مجدداً حق التصويت، وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة

36- يرتبط هذا المعيار إلى حد كبير بعملية حل حزب الإنقاذ الكمبودي في عام 2017 التي تعرضت لانتقادات شديدة، مثلما سبق ذكره أعلاه. وتدهورت الأوضاع بسبب عدم إلغاء ذلك القرار. وتشير الأحداث المؤسفة الأخيرة التي تعرض لها حزب "ضوء الشموع" إلى تزايد الحرمان من الحقوق، بسبب رفض السلطات تسجيله لخوض انتخابات عام 2023. ويجري تقييد التعددية الحزبية إلى حد كبير.

(9) انظر <https://cchrcambodia.org/>

(10) انظر الموقع <https://www.civicus.org/index.php/media-resources/news/6234-cambodia-blocking-of-music-video-another-blow-to-freedom-of-expression>، تم تصفحه في 28 أيار/مايو 2023.

(11) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/01/cambodia-arrests-strikers-may-amount-to-breach-human-rights-law-un-experts>.

37- وكانت التطورات المتمثلة التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية لفائدة المكونات السياسية الحاكمة، على النحو الذي نوقش في التقرير السابق. وفي ذلك التقرير، قدم المقرر الخاص تفاصيل عن القوانين الانتخابية وما يعترضها من عيوب. ويتعرض السياسيون المعارضون للحظر السياسي بشكل مستمر⁽¹²⁾.

38- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

دال- إنهاء المحاكمات الجماعية للمعارضة السياسية وضمان توفير حيز للانخراط في الديمقراطية والتعددية السياسية

39- في 1 آذار/مارس 2021، أفضت المحاكمة الجماعية الأولى إلى الحكم على تسعة من كبار قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق غيابياً، بمن فيهم أحد كبار زعماء المعارضة، هو سام رينسي، الموجود في المنفى حالياً، بتهم تتعلق "بمحاولة ارتكاب جنائية" و"مهاجمة مؤسسات مملكة كمبوديا وتعريضها للخطر" التي يُعاقب عليها بموجب قانون العقوبات بالسجن لمدة تصل إلى 25 عاماً.

40- وأدت المحاكمة الجماعية الثانية إلى الحكم على 21 شخصاً يزعم انتماءهم إلى حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في 17 آذار/مارس 2022، بمن فيهم 7 قادة، بالسجن لمدة 10 سنوات، وعلى 14 شخصاً من المؤيدين والأقارب، بالسجن لمدة 5 سنوات. وتتعلق التهم بمحاولة إعادة السيد رينسي إلى كمبوديا، وكانت هناك ادعاءات تتعلق بالتحريض والتآمر وتحريض أفراد عسكريين على العصيان.

41- وأسفرت المحاكمة الجماعية الثالثة عن صدور حكم بالإدانة، في 14 حزيران/يونيه 2022، أدین بموجب 51 عضواً سابقاً في حزب الإنقاذ الوطني، بمن فيهم قادة أدينوا بالفعل في آذار/مارس 2021 وأذار/مارس 2022، بتهم التحريض والتآمر، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى ثماني سنوات فيما يتعلق بمحاولة السيد رينسي العودة إلى كمبوديا في عام 2019. وعلقت الأحكام جزئياً بالنسبة لـ 20 من المتهمين. وفي غضون ذلك، وفيما بين المحاكمتين الجماعيتين الثالثة والرابعة، كانت هناك قضية تتعلق بسبعة أعضاء سابقين في حزب الإنقاذ الوطني، أسفرت عن إدانتهم بتهمة التحريض وحُكم عليهم بالسجن لمدة 18 شهراً بسبب إطلاق دعوة في بعض وسائل التواصل الاجتماعي تطلب من الكمبوديين النضال من أجل التغيير، في 10 آب/أغسطس 2022.

42- أما بالنسبة للمحاكمة الجماعية الرابعة، في 22 كانون الأول/ديسمبر 2022، فقد أُدين 36 عضواً سابقاً في حزب الإنقاذ الوطني، بمن فيهم قادة حزب الإنقاذ الوطني الذين أدينوا بالفعل في آذار/مارس 2021 وأذار/مارس 2022 وحزيران/يونيه 2022، بالتآمر وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين خمس وسبع سنوات بسبب مزاعم تقديم الدعم لزعيم معارض آخر، فيما يتعلق بمحاولات نائب أحد القادة العودة إلى كمبوديا في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. وصدرت أحكام مع وقف التنفيذ بحق ثلاثة من أعضاء حزب الإنقاذ الوطني. وصدرت أوامر بفرض عقوبات إضافية على 11 من النشطاء، مع تعليق حقوقهم السياسية لمدة خمس سنوات، بموجب المادة 455 من قانون العقوبات. وأسقطت التهم الموجهة إلى أحد المتهمين. وحوكم 34 متهماً من أصل 37 متهماً وأدينوا غيابياً. وترد التفاصيل في الجدول 3.

43- وفي 3 آذار/مارس 2023، أُدين كيم سوخا، الرئيس السابق لحزب الإنقاذ الوطني، بالخيانة والتآمر مع قوة أجنبية وحكم عليه بالسجن لمدة 27 عاماً، بعد محاكمة عُقدت بعد تأخير دام ثلاث سنوات.

وُحرم أيضاً من حقه في التصويت والترشح للانتخابات، بموجب المادة 450 من قانون العقوبات. وقضت المحكمة بأن السيد سوخا حاول مراراً وتكراراً القيام "بثورة ملونة" للإطاحة بالحكومة، بدعم من قوة أجنبية لم يذكر اسمها. وهو الآن قيد الإقامة الجبرية مع حرمانه من الاستعانة بمحام. ولا يزال الطعن الذي قدمه قيد النظر.

44- وتشمل الحالات الفردية الأخرى المثيرة للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، محاكمة اثنان من نواب رئيس حزب "ضوء الشموع" لارتكابهما عدة جرائم مزعومة، وإدانة سون تشاي بالتشهير بلجنة الانتخابات الوطنية وحزب الشعب الكمبودي وحُكم عليه بغرامة مالية بلغت أكثر من مليون دولار، ومحاكمة ثاش سيثا بسبب إصداره شيكات بدون رصيد ثم بتهمة التحريض، وهو الآن رهن الحبس الاحتياطي. وأجبر نائب رئيس حزب "ضوء الشموع"، رونغ تشون، على الاستقالة من منصبه بسبب إدانات سابقة بعدة جرائم سياسية. كما ترك أحد كبار مستشاري الحزب منصبه، بعد أن أجبرته إحدى الوزارات على إعادة أراضٍ متنازع عليها. ووضع المحامي الأمريكي من أصول كمبودية، ثيري سنغ، في سجن في منطقة نائية بعد إدانته بالخيانة.

45- والمخالفات الملازمة لهذه المحاكمات شملت الافتقار إلى أدلة موثوقة، وعدم احترام الحق في المحاكمة العادلة وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، ومحدودية استجواب الشهود، ومحاكمة العديد من المتهمين غيابياً. وأدت المحاكمات إلى إسكات الأصوات ومنع الخصوم المحتملين من المشاركة في العملية الانتخابية لعام 2023.

46- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

هاء - ضمان استقلال وشفافية السلطة القضائية والموظفين المرتبطين بها من قبيل المدعين العامين والمحامين

47- هناك نية لتشكيل عدة محاكم جديدة، بما في ذلك المحكمة التجارية ومحكمة العمل، في المستقبل القريب. ومن المقرر تدريب المزيد من القضاة والمحامين. ومع ذلك، فإن مصدر القلق الرئيسي هو أن جميع ركائز النظام، بما في ذلك السلطة القضائية، تخضع إلى حد كبير للاحتكار بواسطة جهات عليا في السلطة التنفيذية. ومن ثم فإن صورة وجوه الاستقلال والحياد يتعرضان للخطر؛ وقد أبرزت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذا التناقض صراحةً في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثالث لكمبوديا المقدم في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽¹³⁾.

48- وهناك ثلاثة قوانين فتحت الباب أمام تغلغل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية والمؤسسات ذات الصلة، وهي قوانين عام 2014 المتعلقة بتنظيم المحاكم، والنظام الأساسي للقضاة والمدعين العامين، وتنظيم وعمل المجلس الأعلى للقضاء. فهي تمكن السلطة التنفيذية من المساس بهذه الدعامات من دعوات الدولة، مما يؤدي إلى التأثير على عملية اختيار وترقية أعضاء السلطة القضائية وغيرهم من الموظفين، والسيطرة على إدارة المحاكم والعدالة. وتحتاج تلك القوانين إلى الإصلاح، وهناك حاجة إلى ضمانات لكفالة استقلال القضاء، مع احترام الفصل بين السلطات والوظائف كوسيلة لفرض رقابة تمنع إساءة استعمال السلطة. ولا يقتصر الأمر على ضرورة تحسين عملية اختيار أعضاء السلطة القضائية وغيرهم من المكلفين بإنفاذ القانون وتدريبهم وتحفيزهم فحسب، بل من الضروري أيضاً فرض العديد من الشروط للمساعدة على إبعادهم عن الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال، ينبغي منع هؤلاء الموظفين من العمل في اللجان التنفيذية للأحزاب السياسية.

49- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

واو - تحسين القدرة الاستيعابية لنظام السجون المكتظ بالنزلاء، واعتماد المزيد من التدابير غير الاحتجائية، لا سيما فيما يتعلق بحالات الحبس الاحتياطي

50- علم المقرر الخاص من مناقشاته مع وزارة العدل ووزارة الداخلية ونقابة المحامين، بإجراء بعض التحسينات مؤخراً فيما يتعلق بإصلاح القوانين ونظام العدالة الجنائية، بغية زيادة توفير المساعدة القانونية وإتاحة سبل بديلة لتسوية المنازعات، مثل الوساطة. ويجري الآن البت في القضايا المتراكمة المعروضة على المحاكم. وهناك أيضاً لوائح جديدة بشأن الإفراج المشروط تفتح الباب أمام استخدام التدابير غير الاحتجائية والكفالة وإفراج عن المحتجزين احتياطياً. ومن الابتكارات المرحب بها إنشاء مكاتب في معظم السجون بمساعدة إحدى السفارات الأجنبية.

51- وأبدى المقرر الخاص اهتماماً خاصاً خلال زيارته في آب/أغسطس 2022 برصد الأوضاع في المؤسسات المغلقة أو شبه المغلقة، بما في ذلك السجون، ومراكز إعادة تأهيل الشباب، ومراكز إيواء المشردين، ومراكز الصحة العقلية، في مختلف المناطق. وشملت الدروس المستفادة ضرورة أن تتاح لجميع المحتجزين في هذه الأماكن فرصة الوصول الكامل إلى أسرهم قبل وخلال إيداعهم في المؤسسات. ويجب تمكينهم بصورة أفضل من الوصول إلى الهواء الطلق خارج مرافق الاحتجاز، والمشاركة في أنشطة خارجية، مثل البستنة، التي يمكن أن تساعد في الترويح عنهم. ومما يؤسف له أن إحدى المؤسسات، وهي مؤسسة بري سبيو، التي تستخدم أساساً لإيواء المشردين، حبست معظم النزلاء لمدة يوم، على الرغم من أنهم لم يرتكبوا أي جريمة، على افتراض أنهم بحاجة إلى إرشاد نفسي. وكانت هناك وفيات مشبوهة بين السجناء. وينبغي النظر بجدية في إغلاق هذه المؤسسة.

52- ولا بد من مراقبة جميع المرافق المغلقة وشبه المغلقة مراقبة جيدة. وفي واقع الأمر، فإن العديد من المحتجزين في مثل هذه المؤسسات ما كان ينبغي احتجازهم على الإطلاق. ولذلك ينبغي للبلد ألا يتجه نحو اتخاذ تدابير غير احتجائية والمزيد من إعادة التأهيل المجتمعي فحسب، بل ينبغي له أيضاً أن يرصد حالات الاحتجاز غير المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، هناك معدل اكتظاظ شديد يبلغ حوالي 300 في المائة، مع وجود 40 000 سجين⁽¹⁴⁾.

53- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتغير.

زاي - استكشاف المزيد من التدابير الإصلاحية عوضاً عن فرض عقوبات جزائية في القضايا المتعلقة بالمخدرات

54- ارتكز النهج المستخدم حتى الآن على الجزاء، بدلاً من إعادة تأهيل المدانين في قضايا تتعلق بالمخدرات، حيث يسجن عدد كبير من المتورطين في تعاطي المخدرات. وترد تقارير متكررة عن مارة أبرياء يعترضهم الموظفون المتحمسون المعنيون بتنفيذ القانون ويحتجزونهم خلال عمليات مكافحة المخدرات. وفي بعض الأحيان، يُحتجز الأشخاص الذين يعتقد أنهم متورطون في مسألة المخدرات، وهم ينتمون غالباً إلى مجتمعات فقيرة، على الرغم من عدم وجود أدلة مقنعة ضدهم.

55- وثمة حاجة إلى مراجعة قانون 2012 المتعلق بمكافحة المخدرات، لأنه يؤدي في الوقت الراهن إلى زيادة مفرطة في حالات الإيداع في السجون، فينبغي اعتماد بدائل للاحتجاز، مثل الأساليب المجتمعية للرعاية والمساعدة على التعافي. وهناك أيضاً منظور جنساني ينبغي أخذه في الحسبان،

(14) انظر E/C.12/KHM/CO/2. فيما يتعلق بالسجون والقضايا السياسية، انظر الرابط <https://www.licadho-cambodia.org/topic/prison>

ففي حين أن 60 في المائة من جميع السجناء في كمبوديا محتجزون بتهم تتعلق بالمخدرات، فإن 70 في المائة من السجناء محتجزات بتهم تتعلق بالمخدرات⁽¹⁵⁾.

56- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

حاء - المتابعة الفعالة لحالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الرئيسية التي استهدفت مواطنين كمبوديين ورعايا أجانب، لا سيما للتغلب على مناخ الإفلات من العقاب

57- لا تزال هناك مجموعة من القضايا في انتظار التحقيق والبت فيها بفعالية في البلد. فهناك قضية كيم لي، وهو معلق سياسي رئيسي قتل رمياً بالرصاص في عام 2016. وفيما يتعلق بغير المواطنين، هناك حالة الاختفاء القسري للناشط التايلندي في مجال الديمقراطية، وانشاليرم ساتساكسيت⁽¹⁶⁾، الذي اختطف خارج شقته في بنوم بنه ولا يعرف مصيره ومكان وجوده. ويستحق هذا السيناريو المخيف إجراء تحقيق فعال ونزيه على وجه السرعة.

58- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

طاء - إيلاء الاهتمام لمسألة زيادة المديونية التي تؤدي إلى فقدان الأراضي المرهونة لضمان قروض التمويل الأصغر، وتدني الأمن الغذائي

59- شكلت القروض الصغيرة، التي تبلغ عادة حوالي 5 000 دولار أو أقل، إغراءً يفضي إلى المديونية والحرمان، خاصة بالنظر إلى أنها تؤدي إلى خسارة كبيرة للأراضي المرهونة لضمان القروض، وتفاقم الوضع بسبب ارتفاع نسبة الفقر خلال سنوات جائحة كوفيد-19. ولدى كمبوديا أعلى معدل ديون شخصية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية. ويقدر أحد المصادر أن 167 000 أسرة معيشية كمبودية تعرضت لضغوط أدت إلى بيع أراضيها لسداد القروض خلال السنوات الخمس الماضية⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من صدور بعض المراسيم لتنظيم القروض، إلا أنها غير كافية.

60- وهذا يعني ضمناً الحاجة إلى مزيد من الإجراءات الحكومية المباشرة لتنظيم الممارسات المالية السلبية ومراقبة المقرضين، ولا سيما عن طريق قوانين وبرامج لحماية العملاء. وتتطلب ديون الفقراء اتخاذ مزيد من التدابير، عن طريق تخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة القروض، وتدابير الحماية الاجتماعية، وزيادة الدراية المالية، والتدابير التثقيفية لمنع التلاعب والاستغلال.

61- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

ياء - تحسين الوصول إلى التعليم واستئناف العملية التعليمية، عقب توقفها بسبب الجائحة، بما في ذلك عن طريق سد الفجوة في مجال المساواة في الوصول إلى شبكة الإنترنت واستخدامها، وتعزيز برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي ذات الصلة

62- كان أداء البلد جيداً فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم قبل الجائحة، وخاصة المرحلة الابتدائية. وخلال الجائحة، أغلقت المدارس وكان لا بد من مواصلة عملية التعليم عبر الإنترنت، مما تسبب في

(15) انظر الرابط <https://www.amnesty.org/en/documents/asa23/6356/2023/en/>

(16) A/HRC/51/66، الفقرة 46.

(17) انظر الرابط <https://opendevelopmentcambodia.net/announcements/joint-press-release-german-government-funded-study-confirms-grave-problems-in-cambodias-microfinance-sector/>

استبعاد الأطفال من الفئات المحرومة اقتصادياً. فهناك فجوة بين من لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت وغيرهم. ومع ذلك، لا تزال غايات أهداف التنمية المستدامة سارية المفعول وتمثل المدخل الوطني للعمل من أجل الأطفال وأسرهم⁽¹⁸⁾.

63- ويسهل في هذا المجال استغلال الإرادة السياسية من أجل تقديم المساعدة، ومن المتوقع انتعاش عملية التعليم في الوقت المناسب. وتجري الآن معالجة انخفاض ميزانية قطاع التعليم عن طريق زيادة ميزانية التعليم، وهذا تطور مرحب به. وقطاع التعليم من المجالات التي يمكن تحسينها دون تسييس.

64- يطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بالتقدم نحو الهدف.

كاف- تخصيص موارد إضافية للقطاع الاجتماعي، مع مراعاة أن الإنفاق العام على هذا الصعيد آخذ في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة

65- أدت الجائحة إلى استنزاف موارد جميع البلدان، ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تخصيص أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع مراعاة مسألة تخصيص الاعتمادات بصورة أكثر إنصافاً، على النحو الذي أثارته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن أحد الأخبار الواعدة يتمثل في زيادة ميزانية التعليم، بحيث تبلغ 1 مليار دولار تقريباً في العام المقبل⁽¹⁹⁾. ويكمل ذلك بنمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الوطني ليلبغ حوالي 6 في المائة، وذلك مؤشر مشجع لعملية الانتعاش الاقتصادي⁽²⁰⁾.

66- وعلى الرغم من هذه الأخبار الجيدة، فإن الكثير سيعتمد أيضاً على التمويل المستدام، الذي يتطلب تدابير شفافية، وضرائب عادلة، وسياسات مالية سليمة، وتخصيص عادل للموارد. ومن المقرر أن يتشكل هذا أيضاً من خلال خطة التنمية الوطنية المقبلة للبلاد، التي ستبدأ في عام 2024. وستركز بشكل أكبر على الاستدامة وربطها باقتصاد أكثر اخضراراً.

67- يطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بالتقدم نحو الهدف.

لام- ضمان توفير حماية ومساعدة شاملتين ومراعتين للاعتبارات الجنسانية للفئات الخاصة، بمن في ذلك النساء، والأطفال، والأشخاص ذوو الإعاقة، والعمال المهاجرون، والشعوب الأصلية، والأقليات، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

68- يذكر المقرر الخاص بالتفاصيل الواردة في تقاريره السابقة عن الفئات الخاصة⁽²¹⁾. حيث يوجد تداخل ملحوظ بين خصائص هذه المجموعات والتحديات التي تواجهها. وقد أُحرز تقدم كبير بالنسبة للنساء فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات، بيد أن العنف الذي يتعرضن له يشكل أحد الشواغل الرئيسية. والقانون المتعلق بالعنف الأسري يفتح المجال بشكل مفرط للجوء إلى الوساطة دون مساءلة، ولا بد من إصلاحه بغية التصدي للمشكلة بصورة أكثر مراعاة للضحايا. وينبغي توفير مجال أكبر لمشاركة المرأة في

(18) خاصة الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

(19) انظر الرابط <https://eacnews.asia/home/details/17434>.

(20) انظر الرابط <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/05/18/cambodia-s-economy-on-firm-path-to-recovery>.

(21) A/HRC/48/79، الفقرات 52-64.

المناصب الرئيسية، مثل القضاء. فقد شكلت النساء 10 في المائة فقط من جملة المنتخبين للمناصب في الانتخابات البلدية لعام 2022⁽²²⁾.

69- وهناك تحديات تتعلق بالمعايير الجنسانية، والعمل غير المدفوع الأجر، والعنف الجنساني، وعدم المساواة في التمثيل. وتبلغ نسبة النساء 84 في المائة من القوة العاملة، لكن أكثر من 30 في المائة منهن فقدن وظائفهن خلال جائحة كوفيد-19، وغالباً ما تؤدي النساء أعمالاً منزلية غير مدفوعة الأجر⁽²³⁾. ويرى المقرر الخاص أن حقوق المرأة ستكون موضوعاً مناسباً لوضع تقرير وتقديم تحليلات قطرية في المستقبل.

70- وترد مجموعة توصيات متعلقة بحقوق الطفل في الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل بشأن تقرير كمبوديا الجامع للتقارير الدورية من الرابع إلى السادس المقدم بموجب اتفاقية حقوق الطفل⁽²⁴⁾. وهناك إمكانية لتحقيق تحسن جيد فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم بعد جائحة كوفيد-19، مع مراعاة أن اللجنة ترى وجود حاجة إلى وضع قانون بشأن التعليم الإلزامي. ويمثل العنف قضية رئيسية، ويجب على البلد حظر العقوبة البدنية. وفيما يتعلق بالأطفال المخالفين للقانون، فقد سُن قانون بشأن قضاء الأحداث في عام 2016، لكن البلد ليس لديه حتى الآن محاكم للأحداث أو قضاة أحداث متخصصون على الأقل. وليس هناك دليل على أن القانون يطبق في بصورة مناسبة في الإجراءات العادية، ويتضح ذلك بشكل خاص من عدد الأحداث المحتجزين، بما في ذلك في الحبس الاحتياطي، ويكون الاحتجاز في كثير من الأحيان بسبب ارتكابهم جرائم بسيطة. وينبغي التخلي عن الاحتجاز والسعي إلى إيجاد بدائل أخرى، بدعم من الأسر والمجتمعات المحلية، في إطار العدالة التصالحية. وهناك أيضاً زيادة في عمالة الأطفال بسبب الجائحة.

71- ومن المسائل الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنهاء الوقف الاختياري لعمليات التبني على الصعيد الدولي، بالنظر إلى أن منظمات غير حكومية قد أبلغت عن عدة حالات سلبية في الماضي⁽²⁵⁾. ويلزم اتخاذ تدابير لمنع إساءة معاملة الأطفال وبيعهم، وهو ما يرتبط بمسألة الاتجار الواردة أدناه. وهناك أيضاً مسألة مقلقة فيما يتعلق بتأجير الأرحام وما قد يترتب عليها من استغلال تجاري. وفي إحدى الحالات الرئيسية، طُبّق قانون مكافحة الاتجار ضد أشخاص تورطوا في حالات تأجير الأرحام، من بينهم كمبوديون وأجانب⁽²⁶⁾. وهناك حاجة إلى قانون بشأن تأجير الأرحام لمنع الانتهاكات في هذا المجال.

72- وتسعى كمبوديا إلى تعديل قانونها المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية في مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة مستتيرة في عملية الإصلاح، فضلاً عن إدماج مبدأ الترتيبات التيسيرية المعقولة في القانون والممارسة. ومن التحديات التي كثيراً ما يتم تجاهلها أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية وضرورة توفير وسائل إنسانية تمكنهم من العيش في المجتمع دون التعرض لأساليب قسرية.

73- وهناك عدد كبير من الشعوب الأصلية في البلد، وقد وضعت سياسات وطنية محددة لفائدة هذه المجتمعات المحلية. ويدور جزء كبير من النقاش حول مسألة الحق في الأراضي والحفاظ على ثقافتهم والموارد الطبيعية في مناطقهم، بما في ذلك منع قطع الأشجار وإزالة الغابات بصفة غير قانونية بواسطة جهات من خارج مجتمعاتهم. وهناك مسائل يثيرها مشروعاً قانونين بشأن الغابات والمناطق المحمية⁽²⁷⁾.

(22) انظر الرابط <https://www.phnompenhpost.com/national/parties-need-field-more-women-candidates-elections-csos-urge>.

(23) انظر الرابط <https://cambodia.un.org/en/174010-gender-equality-deep-dive-cambodia>.

(24) CRC/C/KHM/CO/4-6.

(25) انظر الرابط <https://www.khmertimeskh.com/501050095/fostering-hopes-cambodia-resumes-inter-country-adoptions-after-eight-year-hiatus/>.

(26) انظر الرابط <https://www.nytimes.com/2022/11/26/world/asia/surrogacy-cambodia.html>.

(27) انظر الرابط <https://vodenglish.news/fears-grow-as-draft-laws-leave-out-indigenous-allow-hunting/>.

وثمة مخاوف من أن القانون السابق سيعيق مشاركة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في دوريات المراقبة وحماية الغابات، بسبب وجود صيادين مسلحين وغرباء. وهناك بواعث قلق بشأن عدم اعتراف القانون السابق بحقوق الشعوب الأصلية وعدم احترام مبادئ الحماية من التشريد، والموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة لمنع عمليات الإخلاء.

74- وفي حين تنتمي بعض الشعوب الأصلية في البلد إلى أقليات أيضاً، هناك أقليات أخرى لا تنتمي للسكان الأصليين، مثل الجماعات الإثنية الفيبتيامية والمسلمة. ومن المشاكل السائدة عدم توافر المتطلبات الأساسية للحياة، مثل تسجيل المواليد والتعليم وفرص العمل وحقوق المواطنة. ومن المسائل الإيجابية المتمتع بحرية الدين في البلد.

75- وفيما يتعلق بالمثلثات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، كانت زيارة الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية مناسبة للتأكيد مجدداً على حقوق الإنسان المرتبطة بالتنوع الجنساني. وهناك إمكانية لسن قانون لمناهضة التمييز يشمل مسألة الميل الجنسي والهوية الجنسانية، ويساعد على حماية حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ويحتاج البلد إلى قانون للاعتراف بالهوية الجنسانية، وهي قضية رئيسية لمجتمعات مغاييري الهوية الجنسانية. والمجال متاح لبحث إمكانية سن قانون للاعتراف بزواج المثليين.

76- ويشكل العمال المهاجرون، بمن فيهم العائدون من بلدان أخرى، مثلاً آخر في هذا الصدد، ليس فقط فيما يتعلق بإمكانية وصولهم إلى المرافق الصحية، بل أيضاً إلى الحماية الاجتماعية والدعم بغية إعادة إدماجهم في المجتمع.

77- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتغاير.

ميم- تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعلية في حماية الموارد الطبيعية، لا سيما حيازة الأراضي، وإصدار سندات ملكية الأراضي، وما يتصل بذلك من خصخصة أراضي الدولة، فضلاً عن ضمانات الحماية من تغلغل المصالح الخاصة التي كثيراً ما ترتبط بمراكز السلطة

78- كان التنافس على الأراضي والموارد في اقتصاد آخذ في النمو من أبرز نقاط النزاع في السنوات الأخيرة، مما يطرح تحديات فيما يتعلق بالمحافظة على الغابات والموارد الطبيعية. ولفترة من الوقت، كان هناك وقف اختياري لمنح امتيازات استغلال الأراضي لأغراض اقتصادية، لكن ذلك أصبح موضع شك في الوقت الراهن، مع ورود تقارير عن منح امتيازات في الآونة الأخيرة لجهات مقربة من مراكز السلطة⁽²⁸⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثار انتشار المناطق الاقتصادية الخاصة مسألة ما إذا كانت السلطات والموالين لها سيمكنهم الاستيلاء بسهولة على الأراضي.

79- وثمة مشكلة أخرى تتمثل في خصخصة الأراضي التابعة للدولة، لا سيما عندما يبسر هذا الأمر من هم في السلطة خدمةً لمصالحهم الخاصة في قطاع الأعمال التجارية. ويرتبط ذلك بعمليات إجلاء مجتمعات محلية وتفكيكها، بما في ذلك المستوطنات ذات الدخل المنخفض وجماعات الشعوب الأصلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حوادث إخلاء جماعي في منطقة أنغكور وات، وفقاً لبعض عمليات الرصد التي نفذتها الأمم المتحدة⁽²⁹⁾.

(28) انظر الرابط <https://cambojanews.com/government-approves-new-economic-land-concession-despite-moratorium-conflict-ensues>.

(29) انظر الرابط <https://www.theguardian.com/global-development/2022/nov/29/evictions-cambodia-angkor-wat-unesco-world-heritage-site>.

- 80- وأحاط المقرر الخاص علماً خلال زيارته في عام 2022 بالدروس المستفادة فيما يتعلق بالأراضي في المناطق الحضرية وما حدث فيها من عمليات تهجير. وهناك قانون للأراضي قد يؤدي إلى حل وسط إذا استخدم بطريقة فعالة. والتعميم الحكومي رقم 3 بشأن القرار المتعلق بالمستوطنات المؤقتة التي أنشئت في أراض جرى الاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية في العاصمة والمناطق البلدية والحضرية، هو أداة يمكن أن تسد الثغرات التي حدثت بين مختلف الجهات المعنية منذ عام 2010. فعوضاً عن إعادة التوطين، غالباً ما يكون الحل المفضل لمثل هذه المستوطنات هو أن تصبح جزءاً من مشاريع تطوير هذه الأماكن حتى يتمكن السكان من البقاء والتكيف مع الاستخدام الجديد لهذه الأراضي. ويشكل رسم خرائط المجتمعات المحلية من قبل هذه المجتمعات نفسها أحد الاعتبارات الهامة التي ينبغي أخذها في الحسبان. وفي الحالات التي يتعين فيها إعادة التوطين، هناك مسائل أخرى تتعلق بالتشاور والتعويض وما إذا كانت تسهيلات إعادة التوطين ملائمة. وينبغي ألا يغيب عن البال أن مواقع المستوطنات مهمة من حيث توافر فرص العمل، وأن إعادة التوطين قد تؤدي إلى صعوبات في هذا الصدد.
- 81- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

نون - وضع برامج شاملة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها

- 82- وضعت كمبوديا خطتها المتعلقة بتغير المناخ للفترة 2014-2023، ووضعت مؤخراً، في عام 2021، استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050. وهي تقدمها بموجب إطار المساهمات المحددة وطنياً المتصلة بتغير المناخ. وتشمل التدابير التي يتعين اتخاذها لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وزيادة استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة، وإعادة زراعة الغابات، وممارسة الزراعة المستدامة. وتشمل أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ قطاعي الزراعة والتخلص من النفايات.
- 83- وشددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحاجة إلى المزيد من تدابير التكيف⁽³⁰⁾. وهذه قضية يمكن تناولها ومن المرجح تغطيتها أيضاً في إطار الخطة الجديدة للتنمية الوطنية، والتي من المقرر أن تبدأ في عام 2024.
- 84- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المرجعي المتعلق بالتقدم نحو الهدف.

سين - تجنب الإعادة القسرية للمواطنين الكمبوديين من بلدان أخرى متى وحيثما كانوا لاجئين معترف بهم دولياً، وإخلاء سبيل جميع المحتجزين المرشحين ممن تنطبق عليهم هذه الصفة

- 85- يشكل ترحيل اللاجئين الكمبوديين أو إعادتهم قسراً إلى كمبوديا من الخارج، ضد إرادتهم، واحتجاز العائدين فور وصولهم، أمراً يبعث على قلق بالغ. وفي الآونة الأخيرة، احتجز أربعة منشقين كمبوديين أعيدوا من بلد مجاور فور عودتهم. ومن المحتمل وجود ترتيبات غير رسمية مع عدة بلدان مجاورة تتعلق بقيام بلد اللجوء المحتمل بترحيل الأشخاص الذين يعتبرون معارضين للسلطات في بلد المنشأ. وبالنظر إلى أن البلد نفسه طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ينبغي له أن يتجنب الإعادة القسرية لمواطنيه من بلدان أخرى متى وحيثما كانوا لاجئين معترف بهم دولياً. في عام 2022، زار المقرر الخاص بعض العائدين المحتجزين في السجون حالياً. وينبغي الإفراج عنهم على وجه السرعة.
- 86- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

عين - ضمان إنفاذ القانون بطريقة أكثر مراعاة للضحايا، والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي في مجال مكافحة الجريمة، بغية التصدي لحالات الرق المعاصر المبلغ عنها المتمثلة في الاتجار بالبشر والعمل القسري عن طريق الاحتيال عبر الإنترنت وغيره من أشكال الخداع

87- جرى تسليط الضوء بشكل كبير خلال زيارة المقرر الخاص في عام 2022 على مسألة الاحتيال عبر الإنترنت التي تؤدي إلى خداع أشخاص من العديد من البلدان ووقوعهم في فخ الاتجار بالبشر أو العمل القسري أو أشكال الاستغلال الأخرى.

88- وهناك عدة عناصر جديدة بالملاحظة. فعلى النقيض مما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن، عندما كانت كمبوديا مصدراً وليست ضحية لهذه الانتهاكات، يواجه البلد في الوقت الراهن التحدي المتمثل في كونه ضحية رئيسية لها. وأصبحت فئات الضحايا مختلفة عن ذي قبل. ففي حين كان الفقراء والضعفاء هم الأكثر تعرضاً للخداع في الماضي، فإن ضحايا اليوم أغلبهم أشخاص من الماهرين والبارعين في استخدام الحاسوب وينتمون إلى الطبقة الوسطى في المجتمع، بمن فيهم عدد كبير من الرجال. ولأن هذه الظاهرة السيبرانية على وجه التحديد هي ظاهرة عابرة للحدود، يجب على البلدان زيادة التعاون بطريقة مبتكرة لا تستوجب التعاون في مجال إنفاذ القانون فحسب، بل أيضاً في مجالات المعرفة التقنية والرقمية. وتحذر إحدى الدول الآن مواطنيها عند وصولهم المطار من مشكلة التعرض للاحتيال عبر الإنترنت، إذا كانوا يأملون في جني فوائد العمل عبر الإنترنت في بلد المقصد، تجنباً لأصحاب العمل المشكوك في أمرهم.

89- ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في التنفيذ الفعال للخطة التي وضعتها اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار، بالتعاون مع شركائها، وإنشاء آليات وعمليات قائمة على الحقوق يسهل الوصول إليها لتحديد الضحايا وفصلهم عن الفئات الأخرى⁽³¹⁾. وحتى في حال دخول الأشخاص البلد بصورة غير مشروعة، إذا خدعوا بالاحتيال عبر الإنترنت، فينبغي الاعتراف بهم ومعاملتهم معاملة ضحايا، وليس بوصفهم مهاجرين غير شرعيين. ويتعلق هذا الأمر بأكثر من اثني عشر بلداً، وهي تدرك الآن خطورة هذه الظاهرة وتعمل على تعزيز التعاون والدعم الدوليين، ولكن لا بد من عمل المزيد لمنع هذه التصرفات والحماية منها ومعالجتها. ومن القضايا الناشئة مشكلة العمل القسري، بما في ذلك في السجون، التي تعكف منظمة العمل الدولية على دراستها.

90- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

فاء - اعتماد تدابير لمنع الفساد والقضاء عليه، لا سيما فيما يتعلق بمن هم على صلة بمراكز السلطة، بغية تحسين الشفافية والمساءلة

91- وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، صُنّف البلد في المرتبة 150 من بين 180 دولة، في عام 2022، مما يشير إلى تعشي الفساد فيه⁽³²⁾. ويرتبط ذلك حتماً باحتكار السلطة وحماية الفساد على مختلف المستويات. وفي حين يمكن أن تكون هناك اقتراحات كثيرة لتحسين هذا الوضع، فإن انضمام البلد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يوفر بالفعل مجموعة إجراءات ضرورية لجعله أكثر شفافية. وهي تشمل الدعوة إلى حماية المبلغين عن المخالفات والشهود والضحايا، والتحقق في التبرعات المقدمة إلى الأحزاب السياسية،

(31) انظر الرابط <https://opendevelopmentcambodia.net/tag/national-committee-for-counter-trafficking-ncct/#/story=post-165090>

(32) انظر الرابط <https://www.transparency.org/en/countries/cambodia> (تم تصفحه في 28 أيار/مايو 2023).

والربط بين الانتخابات الوطنية والبلدية، وضمان إفصاح السياسيين وأسرهم المباشرة عما لديهم من أصول. وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن آراء مماثلة⁽³³⁾. ويجب أن يكون وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بهذه القضايا أسهل مما هو عليه في الوقت الحاضر بغية التحقق من المساءلة والشفافية. ويرتبط ذلك بضرورة وضع قانون بشأن الوصول إلى المعلومات العامة ووضع حد للاحتكار السياسي.

92- ويطبق المقرر الخاص المعيار المرجعي للتنفيذ المتعلق بإخطاء الهدف.

صاد- إظهار الالتزام بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ووضع إطار زمني فعلي لذلك، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، وضمان مشاركة مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني

93- اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان المرتبطة بالحكومة هي التي تشرف بالفعل على وضع مشروع القانون المتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وقد شاركت في مختلف المشاورات ذات الصلة. ويجب أن تركز على طائفة واسعة من الجهات المعنية، وأن تشرك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بحيث يعكس ذلك في المقام الأول "مبادئ باريس". ويشكل استقلال المؤسسة الناشئة، في جوهره، أمراً أساسياً، وهذا يعني الاستقلال عن سيطرة السلطة التنفيذية، فضلاً عن تعددية تكوينها وفعاليتها عملها. وبالإضافة إلى ذلك، وخاصة لأن المنظمات غير الحكومية الرئيسية مترددة بشأن العملية برمتها، بسبب تقلص الحيز السياسي والمدني، فلا بد من تحرير ذلك الحيز من أجل تهيئة مناخ يمكن فيه لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أن تعمل بفعالية في هذا المجال.

94- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتغير.

قاف- اعتماد تدابير للتعافي بعد الجائحة، بما في ذلك مكافحة الفقر، وإتاحة الوصول إلى الرعاية الصحية وإعادة التطعيم، وتوفير فرص العمل والتعليم، وغيرها من تدابير الحماية الاجتماعية، لمساعدة الفئات المحتاجة، بما يتماشى مع المعايير الدولية

95- يجب الاهتمام الجيد بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لضمان أن يكون التعافي بعد الجائحة محوره الناس وأن يسترشد بمبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبلد طرف فيهما، وبأهداف التنمية المستدامة. ويقدم البلد الدعم الفعلي للفقراء من خلال برنامج "تحديد الفقراء"، الذي يجري توسيعه. وتشمل الاستحقاقات دعم الدخل وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والعمل وغيرها من المزايا المتعلقة بالرعاية الاجتماعية. وبدأ تنفيذ جوانب محددة من الدعم مع بداية الجائحة، وبحلول أيار/مايو 2023، صُرف أكثر من مليار دولار في شكل منح نقدية دُفعت في 35 مناسبة لملايين الأشخاص المتضررين من الحرمان الاجتماعي الذي تقام بسبب جائحة كوفيد-19⁽³⁴⁾.

(33) انظر E/C.12/KHM/CO/2.

(34) انظر الرابط <https://www.khmertimeskh.com/501297077/govt-releases-1b-pay-out-to-poor-vulnerable-households/>.

- 96- وتجري الآن صياغة قانون بشأن الحماية الاجتماعية، وقانون جديد بشأن الإعاقة، وقانون لحماية الطفل، ووضع خريطة طريق وطنية للتغطية الصحية الشاملة. وفي إطار السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2016-2025، ستصل تدابير الحماية الاجتماعية الآخذة في التطور إلى العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من أجل تقديم الدعم الأساسي لهم، وخاصة الدعم المهني وتسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية. وستشارك الدولة أيضاً في استعراض عام 2023 المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- 97- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بالتقدم نحو الهدف.

راء - دعم المساهمات الدولية لمساعدة كمبوديا والكمبوديين عن طريق التعاون التقني وبناء القدرات

- 98- على صعيد دولي وتاريخي أوسع، فإن الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا التي تتناول فترة الإبادة الجماعية إبان حكم الخمير الحمر في منتصف سبعينيات القرن الماضي قد وصلت الآن إلى مراحلها النهائية⁽³⁵⁾. ويجب الاعتراف جيداً بمحفوظات المحكمة وفتحها للباحثين، فهي ستكون مهمة لتدريس التاريخ، بحيث لا تُنسى الدروس المستفادة من مأساة سبعينيات القرن الماضي وما بعدها. ودعت المحكمة أيضاً إلى عدم استخدام عقوبة الإعدام، مما شكل نموذجاً إيجابياً في المنطقة.
- 99- وفيما يتعلق بالتعاون التقني وبناء القدرات، استفاد البلد استفادة كبيرة من هذه المدخلات على مدى ثلاثة عقود. ومن الدروس المستفادة أن المساعدة الخارجية كانت ذات أهمية حاسمة في المساعدة على إعادة بناء الهيكل الأساسي للدولة وتمكينها من أداء وظائفها، لكن ينبغي إجراء تقييم للتأكد من أنها لا تؤدي إلى تفاقم أوجه القصور التي تعترى الديمقراطية في البلد والثغرات في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالحيز السياسي والمدني.
- 100- وكمبوديا أيضاً في وضع يمكنها من مساعدة البلدان الأخرى في إطار التعاون التقني. فعلى سبيل المثال، تساهم كمبوديا فعلياً بأفراد عسكريين في عمليات حفظ السلام الدولية، بينهم مجموعة كبيرة من النساء العاملات في مجال حفظ السلام. ولديها خبرات كبيرة في إزالة الألغام يمكن أن تتقاسمها مع بلدان أخرى. وقد عرضت مساعدة أوكرانيا في هذا المجال. ولذلك ينبغي فهم التعاون التقني وبناء القدرات على أنهما أخذ وعطاء.
- 101- ويطبق المقرر الخاص معيار التنفيذ المتعلق بالتقدم نحو الهدف.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

- 102- استعرض المقرر الخاص الدروس المستفادة من الانتخابات البلدية لعام 2022 وما حدث في أعقابها، وتناول أوجه القلق الرئيسية فيما يتعلق بالانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه 2023، بعد صياغة هذا التقرير، ولا سيما حرمان المعارضة السياسية الباعث على الأمل من حق المشاركة في الانتخابات، واقتراب تحول السلطة إلى الجيل القادم. وقيم المقرر الخاص أيضاً تنفيذ المعايير الـ 20 القائمة على حقوق الإنسان المحددة في التقرير السابق، ووجد أن ثمة تفاوت في تحقيقها أو الوفاء بها، فهناك خمسة مجالات تركزت تقدماً نحو بلوغ الأهداف، وثلاثة مجالات أحرزت مستويات تنفيذ متغايرة، واثنى عشر مجالاً انحرف مسارها عن الهدف؛ وتتطلب جميع المجالات تدابير أكثر استجابة، ورصداً مستمراً على الصعيد الدولي والوطني. وتعترى المجالات الاثني عشر الأخيرة ثغرات رئيسية تتقاطع مع الحقوق المدنية والسياسية

(35) انظر الرابط <https://www.eccc.gov.kh/en>.

بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، لا تزال هناك عدة مداخل ممكنة لحفز التغيير، مثل الانطلاق من تدابير مكافحة الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، والتكيف البيئي، والميزنة العادلة، والتعاون الدولي الذي يتسم بتبادل المنافع.

103- ومن أجل المتابعة الفعالة، يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية.

104- يوصي المقرر الخاص الجيل القادم من القادة بما يلي:

(أ) الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة على أساس القانون الدولي، وربط ذلك بالمبادئ المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة واتفاقات باريس للسلام؛

(ب) المساعدة في تصحيح أخطاء الماضي والتعاون مع مختلف الجهات المعنية الوطنية والدولية بشأن الإصلاحات من أجل ضمان الامتثال للمعايير الدولية، واستكمالها بالحكمة المحلية؛

(ج) المساعدة في الدعوة وتنفيذ مختلف التوصيات التي قدمها المقرر الخاص وآليات الأمم المتحدة الأخرى والالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

105- ويوصي المقرر الخاص الحكومة بما يلي:

(أ) التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان والتعديلات المقترحة وفق المعايير الاثني عشر أعلاه التي ذكرها المقرر الخاص، وتقديم تحديثات متسقة بشأنها؛

(ب) تصحيح أوجه القصور المتعلقة بالانتخابات، وخاصة من أجل استعادة حق الأحزاب السياسية في المشاركة فيها؛

(ج) فتح المجال السياسي والمدني للانتخابات وما بعدها، ولا سيما لضمان وجود نظام حقيقي متعدد الأحزاب، وانتخابات حرة ونزيهة، وضوابط وموازن لمنع إساءة استخدام السلطة، وضمانات لمشاركة الشعب وتقاسم السلطة؛

(د) الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين، والمعارضين السياسيين، والصحفيين والإعلاميين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية، وإسقاط الدعاوى المرفوعة ضدهم في المحاكم والكف عن مضايقتهم أو مهاجمتهم؛

(هـ) تعليق وإصلاح القوانين والسياسات والممارسات القاسية التي تتعارض مع حقوق الإنسان؛

(و) معالجة أوجه الضعف لدى فئات محددة والتصدي للعنف والتمييز، مع مراعاة الجوانب الجنسانية وتداخل الشواغل؛

(ز) الانفتاح على التعددية السياسية وضمان الفصل بين السلطات والوظائف، خاصة من أجل حماية السلطة القضائية من تغلغل السلطة التنفيذية؛

(ح) التحقيق المنصف في الانتهاكات المزعومة وتوفير سبل الانتصاف للمتضررين؛

(ط) الرد بشكل موضوعي وبناء على البلاغات والإفادات المقدمة من المقرر الخاص؛

(ي) التعاون الفعال مع المجتمع المدني والأمم المتحدة في مجال إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق توفير الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتثقيف بحقوق الإنسان وتوفير تعليم عالي الجودة، بما في ذلك في مجال تاريخ البلد؛

(ك) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى بلدان أخرى حيثما يتمكن البلد من تقديم مساعدة ذات قيمة مضافة.

106- ويوصي المقرر الخاص المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى بما يلي:

(أ) تعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقوية الشبكات العاملة في هذه العملية؛

(ب) تقييم أعمال حقوق الإنسان في البلد، وإرسال تحديثات متسقة إلى المقرر الخاص؛

(ج) مراقبة الانتخابات الوطنية في عام 2023 وما بعدها وتعزيز الشفافية؛

(د) تمثيل الضحايا وحماية سلامتهم في سياق المطالبة بسبل الانتصاف والمساءلة؛

(هـ) تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان ومعرفة ماضي تاريخ البلد.

107- ويوصي المقرر الخاص الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بما يلي:

(أ) دعم ورصد التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان كافة، مع مراعاة المعايير المبينة أعلاه، وإرسال تحديثات متسقة إلى المقرر الخاص؛

(ب) الضغط على السلطات الوطنية من أجل فتح الحيز السياسي والمدني بحيث يكون موجهاً نحو تحقيق الديمقراطية التعددية، ونظام التعددية الحزبية، والانتخابات الحرة والنزيهة، والضوابط والموازنين، والمشاركة الشعبية، والفصل بين السلطات والوظائف؛

(ج) دعم تدابير التعافي بعد الجائحة، بما يتفق مع المعايير الدولية، لا سيما بهدف إدماج تدابير الحماية الاجتماعية بشكل شامل وفعال في البلد؛

(د) مساعدة المجتمع المدني على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق على سبيل المثال بالأمن الرقمي؛

(هـ) تقييم التعاون التقني وبناء القدرات المقدمين إلى كمبوديا حتى الآن، وضمان إحداث أثر إيجابي في مجال حقوق الإنسان، والبناء على المجالات التي يتمتع فيها المجتمع الدولي بقيمة مضافة فيما يتعلق بضمانات تحقيق السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة؛

(و) تعزيز الحماية المادية والقانونية، والتحقق المستمر من رفاه نزلاء السجون ومؤسسات الاحتجاز، واستخدام النفوذ من أجل الحث على تنفيذ تحسينات تكفل معاملة مسلوب الحرة معاملة إنسانية، مع التعاون وتوفير الدعم على مختلف المستويات.

المرفق الأول

خطة العمل الاستشرافية المكونة من عشر نقاط بشأن أعمال حقوق الإنسان في كمبوديا

أوصى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، في نهاية زيارته الأولى إلى كمبوديا في آب/أغسطس 2022، حكومة كمبوديا بالاستجابة على وجه السرعة لما يلي⁽¹⁾:

- (أ) التنفيذ الفعال لتوصيات المقرر الخاص وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والتوصيات المقدمة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، عن طريق سياسات عملية وممارسات ذات صلة؛
- (ب) فتح المجال المدني والسياسي، بما في ذلك عن طريق تعليق وإصلاح القوانين القاسية، على النحو المحدد في تقارير الآليات الدولية لحقوق الإنسان المذكورة أعلاه؛
- (ج) تعديل المسار نحو الانتخابات الوطنية لعام 2023، بما في ذلك لضمان توشي التعددية في اختيار موظفي الانتخابات وإبعادهم عن الأحزاب السياسية؛
- (د) وضع حد لملاحقة أعضاء المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص المرتبطين بها، والإفراج عنهم وإسقاط التهم الموجهة إليهم؛
- (هـ) معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي باتباع نهج أكثر تشاركية، وتمكين المستوطنات من إيجاد حلول مرضية على النحو المبين في التعميم الحكومي رقم 3 بشأن القرار المتعلق بالمستوطنات المؤقتة على الأراضي التي شُغلت بشكل غير قانوني في العاصمة ومناطق البلديات والمناطق الحضرية؛
- (و) معالجة أوجه ضعف مختلف الفئات عن طريق الالتزام بمبادئ عدم ممارسة العنف وعدم التمييز، مسترشدة بتوصيات مختلف الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛
- (ز) تحسين كفاءة المكلفين بإنفاذ القانون، بما في ذلك في الشرطة والقضاء، عن طريق الاختيار الدقيق والتحفيز، ولا سيما لإبعادهم عن مراكز السلطة وضمان استقلالهم وحيادهم، وإصلاح نظام العدالة الجنائية للتمكين من استخدام المزيد من التدابير غير الاحتجازية وجعل النظام أكثر مراعاة للأطفال؛
- (ح) دعم تدابير ما بعد الجائحة لضمان تغطية أوسع بالحماية الاجتماعية من أجل مساعدة الفئات المحتاجة، وذلك عن طريق الوصول إلى الفقراء وتوفير الدعم الأسري، وتسوية المظالم المرتبطة بمؤسسات الإقراض والتمويل الأصغر عن طريق اعتماد برامج يسهل الوصول إليها لتخفيف عبء الديون وحماية المستهلك من الاستغلال، وبذل جهود خاصة لسد الفجوة في الوصول إلى الإنترنت ومعالجة تراجع العملية التعليمية بسبب الجائحة؛
- (ط) تدعيم الاستجابة للقضايا الجنسانية باتخاذ تدابير فعالة لمكافحة العنف والتمييز، مع إيلاء الاعتبار الواجب لزيادة مشاركة المرأة في قمة هرم السلطة واحترام التنوع الجنساني، وتعزيز ذلك بمرافق ملائمة للأطفال؛
- (ي) تجاوز التركيز التاريخي على مسألة تحقيق السلام إلى تعزيز التأزر بين السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والديمقراطية، مع ترسيخ الروابط بين الأجيال على أساس احترام المعايير الدولية، وتكملة ذلك بالحكمة والتوازن المحليين القائمين على إضفاء الطابع التعددي على تقاسم السلطة.

(1) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "خبير الأمم المتحدة يقترح خطة لتحسين حالة حقوق الإنسان في كمبوديا"، 26 آب/أغسطس 2022، بيان صحفي. متاح في الرابط - www.ohchr.org/en/press-releases/2022/08/un-expert-proposes-human-rights-reform-agenda-cambodia.

المعايير العشريون لإعمال حقوق الإنسان في كمبوديا

المعيار ⁽¹⁾	الإطار الزمني للتنفيذ والمتابعة
الكف عن تطبيق القوانين القاسية وإصلاحها	2023-2022
الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين المحتجزين وإسقاط التهم الموجهة إليهم	2023-2022
استعادة مجموعة من الأحزاب السياسية المحظورة ومنحها مجدداً حق التصويت، وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة	2023-2022
إنهاء المحاكمات الجماعية لأعضاء المعارضة السياسية وضمان انخراطهم في العملية الديمقراطية والتعددية السياسية	2023-2022
ضمان استقلال وشفافية السلطة القضائية والموظفين المرتبطين بها من قبيل المدعين العامين والمحامين	2023-2022
تحسين القدرة الاستيعابية لنظام السجون المكتظ بالنزلاء، واعتماد المزيد من التدابير غير الاحتجازية، لا سيما فيما يتعلق بحالات الحبس الاحتياطي	2023-2022
استكشاف المزيد من التدابير الإصلاحية عوضاً عن فرض عقوبات جزائية في القضايا المتعلقة بالمخدرات	2023-2022
المتابعة الفعالة لحالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الرئيسية التي استهدفت مواطنين كمبوديين ورعايا أجانب، لا سيما للتغلب على مناخ الإفلات من العقاب	2023-2022
إيلاء الاهتمام لمسألة زيادة المديونية التي تؤدي إلى فقدان الأراضي المرهونة لضمان قروض التمويل الأصغر، وتدني الأمن الغذائي	2023-2022
تحسين الوصول إلى التعليم واستئناف العملية التعليمية، عقب توقفها بسبب الجائحة، بما في ذلك عن طريق سد الفجوة في مجال المساواة في الوصول إلى شبكة الإنترنت واستخدامها، وتعزيز برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي ذات الصلة	2023-2022
تخصيص موارد إضافية للقطاع الاجتماعي، مع مراعاة أن الإنفاق العام على هذا الصعيد أخذ في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة	2030-2015
ضمان توفير حماية ومساعدة شاملتين ومراعيتين للاعتبارات الجنسانية للفئات الخاصة، بمن في ذلك النساء، والأطفال، والأشخاص ذوو الإعاقة، والعمال المهاجرون، والشعوب الأصلية، والأقليات ومجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين	2023-2022

(1) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/HRC/51/66.

الإطار الزمني للتنفيذ والمتابعة

المعيار (1)

2023-2022	تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعلية في حماية الموارد الطبيعية، لا سيما حيازة الأراضي، وإصدار سندات ملكية الأراضي، وما يتصل بذلك من خصخصة أراضي الدولة، فضلاً عن ضمانات للحماية من تغلغل المصالح الخاصة التي كثيراً ما ترتبط بمراكز السلطة
الربط تدريجياً بأهداف التنمية المستدامة	وضع برامج شاملة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها
2030-2015	
2023-2022	تجنب الإعادة القسرية للمواطنين الكمبوديين من بلدان أخرى متى وحيثما كانوا لاجئين معترف بهم دولياً، وإخلاء سبيل جميع المحتجزين المرحلين ممن تنطبق عليهم هذه الصفة
2023-2022	ضمان إنفاذ القانون بطريقة أكثر مراعاة للضحايا، والتعاون على الصعيد الوطني والدولي في مجال مكافحة الجريمة، بغية التصدي لحالات الرق المعاصر المبلغ عنها المتمثلة في الاتجار بالبشر والعمل القسري عن طريق الاحتيال عبر الإنترنت وغيره من أشكال الخداع
2023-2022	اعتماد تدابير لمنع الفساد والقضاء عليه، لا سيما فيما يتعلق بمن هم على صلة بمراكز السلطة، بغية تحسين الشفافية والمساءلة
2023-2022	إظهار الالتزام بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ووضع إطار زمني فعلي لذلك، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، وضمان مشاركة مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني
الربط تدريجياً بأهداف التنمية المستدامة	اعتماد تدابير للتعافي بعد الجائحة، بما في ذلك مكافحة الفقر، وإتاحة الوصول إلى الرعاية الصحية وإعادة التطعيم، وتوفير فرص العمل والتعليم، وغيرها من تدابير الحماية الاجتماعية، لمساعدة الفئات المحتاجة، بما يتماشى مع المعايير الدولية
2030-2015	
الربط تدريجياً بأهداف التنمية المستدامة	دعم المساهمات الدولية لمساعدة كمبوديا والكمبوديين عن طريق التعاون التقني وبناء القدرات
2030-2015	

المحاكمات الجماعية لنشطاء سياسيين في محكمة بلدية بنوم بنه

تاريخ إعلان الحكم	التهمة	الحكم
1 آذار/مارس 2021	الشروع في ارتكاب س. ر. هو زعيم سابق في حزب الإنقاذ الوطني، حكم عليه بالسجن جنائية والاعتداء لمدة 25 عاماً وحرمانه من حقوقه في التصويت والترشح للانتخابات. (المادتان 27 و451 من قانون وحكم بـ 20 سنة سجن على (ت. س، م. س، و. س، ه. ف، ل. العقوبات). (ن. ر).	محاكمة تسعة قادة سابقين في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي
1 آذار/مارس 2021	وَحُكْمٌ على قادة كبار آخرين بالسجن لمدة 22 عاماً (م. س، إ. س. إ)؛ و451 من قانون وحكم بـ 20 سنة سجن على (ت. س، م. س، و. س، ه. ف، ل. العقوبات). (ن. ر).	وَحُكْمٌ عليهم أيضاً بدفع تعويضات قدرها 1 800 مليون ريل (حوالي 42 500 دولار).
17 آذار/مارس 2022	التآمر والتحريض	محاكمة 20 عضواً سابقاً في حزب الإنقاذ الوطني وأحد المسؤولين في وزارة الداخلية
17 آذار/مارس 2022	في 17 آذار/مارس 2022، أدانت المحكمة 20 من الأعضاء السابقين في حزب الإنقاذ الوطني وأعضاء مجالس البلديات والناشطين. وحكم على سبعة متهمين (س. ر، ت. س، م. س، إ. س. إ، ت. ف، ن. ر، ه. ف.) بالسجن غيابياً لمدة 10 سنوات بتهمة التحريض والتآمر من أجل إحداث اضطرابات اجتماعية، بموجب المواد 453 و471 و494 و495 من قانون العقوبات. ويعيش السبعة في المنفى، ولكن صدرت أوامر باعتقالهم. وأدين 13 متهماً آخر بالتآمر والتحريض (ل. ب، ك. س، ن. ك، س. ب، إ. س، ك. ب، ك. ت، ن. ف، س. س، ت. س، ب. م، س. ت). وحكم عليهم جميعاً بالسجن لمدة خمس سنوات، مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات وثمانية أشهر.	وَأدين متهم آخر من حزب الإنقاذ الوطني، هو ه. س بالتحريض والتآمر، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات مع وقف التنفيذ بسبب مشاكل صحية مزعومة. واستندت القضية على عدة أسس شملت عودته المخطط لها في عام 2019، وتعليقاته بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتشكيل حركة معارضة في الخارج تسمى حركة الإنقاذ الوطني الكمبودية. ووصفت منظمات حقوقية متعددة المحاكمة بأنها ذات دوافع سياسية.
30 آذار/مارس 2023	أيدت المحكمة العليا حكم محكمة بلدية بنوم بنه، التي أدانت 13 عضواً سابقاً في حزب الإنقاذ الوطني بتهمة التحريض والتآمر وحكمت على كل منهم بالسجن لمدة خمس سنوات، مع وقف التنفيذ لمدة 16 شهراً. والأشخاص الثلاثة عشر هم ك. ب، ل. ب، ك. س، ن. ك، ي. س، ك. ب، ت. س، ك. ت، ن. ف، س. س، س. ب، م، س. ت.	في 30 آذار/مارس 2023، أيدت المحكمة العليا حكم محكمة بلدية بنوم بنه، التي أدانت 13 عضواً سابقاً في حزب الإنقاذ الوطني بتهمة التحريض والتآمر وحكمت على كل منهم بالسجن لمدة خمس سنوات، مع وقف التنفيذ لمدة 16 شهراً. والأشخاص الثلاثة عشر هم ك. ب، ل. ب، ك. س، ن. ك، ي. س، ك. ب، ت. س، ك. ت، ن. ف، س. س، س. ب، م، س. ت.
	س. ب كان مسؤولاً سابقاً في وزارة الداخلية وعضواً في حزب الشعب الكمبودي ورد اسمه في المحاكمة الجماعية لأنه تواصل هاتفياً مع أعضاء سابقين في حزب الإنقاذ الوطني، بمن فيهم شقيقه.	

التاريخ إعلان الحكم	التهمة	الحكم
14 حزيران/يونيه 2022	التآمر والتحريض	محاكمة 51 من أنصار حزب الإنقاذ الوطني والمسؤولين فيه سابقاً حكمت المحكمة على اثني عشر متهماً بالسجن لمدة ثماني سنوات، وعلى عشرين متهماً بالسجن لمدة خمس سنوات (مع وقف التنفيذ)، وعلى تسعة عشر متهماً بالسجن لمدة ست سنوات. وأمرت المحكمة أيضاً باعتقال س. ت، التي حكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات. وألقي القبض عليها بعد إعلان حكم المحكمة وأُرسلت إلى الاحتجاز في المركز الإصلاح رقم 2.
10 آب/أغسطس 2022	التحريض	محاكمة ستة من أنصار حزب الإنقاذ الوطني والمسؤولين فيه سابقاً أدانت المحكمة ستة نشطاء سابقين في حزب الإنقاذ الوطني (ل. ر، م. ت، م. ب، م. س، ك. ت، ل. ت) بالتحريض على ارتكاب جنائية تحريض الناس على مناهضة السلطات والإطاحة بالحكومة. وباستثناء ل. ت، الذي سلمته تايلاند إلى كمبوديا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، أُدين المتهمون الآخرون غيابياً. وقد حُكم عليهم جميعاً بالسجن لمدة 18 شهراً. وقد وقعت جرائمهم المزعومة بين عامي 2018 و2021. ودعا ل. ت، في منشور على فيسبوك في عام 2018، الشعب الكمبودي إلى النضال من أجل تغيير رئيس الوزراء هون سن.
22 كانون الأول/ديسمبر 2022	التآمر	محاكمة 37 من أنصار حزب الإنقاذ الوطني والمسؤولين فيه سابقاً حكمت المحكمة على 36 متهماً بالسجن لمدد تتراوح بين خمس وسبع سنوات، وبراءت أحد المتهمين. كانت التهم تتعلق بمحاولة م. س، نائب رئيس حزب الإنقاذ الوطني سابقاً، العودة إلى كمبوديا لحضور إحدى المحاكمات الجماعية في أوائل عام 2021.